الأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية للصراع المسلح السوداني بعد 15 أبريل 2023: مقاربة تحليلية من منظور الخدمة الاجتماعية.

د.أماني عبد الوهاب محمد علي

أستاذ مساعد -كلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية
جامعة بحري

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة تحليل الابعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية للصراع المسلح الذي اندلع في السودان في 15 أبريل 2023 القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF وهو صراع أدّى إلى حالة عميقة من عدم الاستقرار السياسي، وتعطّيل مؤسسات الدولة، وتدهور واسع في الأوضاع الإنسانية. وقد أسهم تصاعد العنف في زيادة الهشاشة الاجتماعية، واتساع نطاق النزوح الداخلي واللجوء عبر الحدود، وتراجع الخدمات الأساسية، وتآكل آليات الحماية المجتمعية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار المنهجي الرئيس، حيث جرى توظيفه في وصف مظاهر الأزمة الإنسانية وتفسيرها، وتحليل العلاقات بين الديناميات السياسية والعسكرية من جهة، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية من جهة أخرى. وقد أتاح هذا المنهج دمج البيانات الوصفية مع التحليل النظري لتفسير أنماط التكيف المجتمعي وتطور المخاطر التي تواجه الفئات الأكثر هشاشة. كما تسلط الورقة الضوء على الدور المهني للأخصائيين الاجتماعيين في سياق الصراع المسلح، من خلال إبراز إسهاماتهم في تقييم الاحتياجات، وتقديم الدعم النفسيالاجتماعي، وتعزيز الصمود المجتمعي، وحماية الفئات الهشة، إلى جانب التحديات الأخلاقية والعملية التي يواجهونها في بيئة تتسم بانعدام الأمن وضعف الهياكل المؤسسية. وبالاستناد إلى تقارير دولية حديثة ودراسات تحليلية وبيانات إنسانية موثوقة، تقدّم الورقة إطارًا مفاهيميًا يعمّق فهم الأزمة ويدعم تطوير تدخلات مهنية أكثر فاعلية في السياق السوداني.وتخلص الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تعزّز الاستجابة الإنسانية والممارسة المهنية، من أبرزها: ضرورة إعداد استراتيجية وطنية شاملة للحماية الاجتماعية في سياق النزاعات، وإعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية بما يضمن دمج خدمات الدعم النفسيالاجتماعي وحماية الفئات الهشة ضمن إطار مؤسسي موحد، وتعزيز قدرات الأخصائيين الاجتماعيين عبر التدريب المتخصص وتطوير أدوات تقييم ميدانية دقيقة، إضافة إلى دعم المبادرات المجتمعية وبرامج الصمود، وتشجيع البحوث التطبيقية التي تسهم في تطوير نماذج تدخل أكثر ملاءمة للسياق السوداني.

الكلمات المفتاحية: الصراع المسلح السوداني – الأزمة الإنسانية – التحولات الاجتماعية – الخدمة الاجتماعية في الأزمات – الصمود المجتمعي

The social, political, and humanitarian dimensions of the Sudanese armed conflict after April 15,2023:an analytical approach from a social service perspective

Dr. Amani Adbelwahab Mohamed Ali

Abstract:

This study examines the social, political, and humanitarian dimensions of the armed conflict that erupted in Sudan on 15 April 2023 between the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces. The conflict has generated profound political instability, disrupted state institutions, and triggered a severe deterioration in humanitarian conditions. The escalation of violence has further exacerbated social vulnerability, expanded the scale of internal displacement and cross-border refuge, undermined essential services, and eroded community protection mechanisms.The study adopts the descriptive-analytical method as its primary methodological framework, employing it to document and interpret the manifestations of the humanitarian crisis and to analyze the interplay between political and military dynamics on the one hand, and the resulting social, economic, and humanitarian transformations on the other. This approach enabled the integration of descriptive data with theoretical analysis to explain patterns of community adaptation and the evolving risks faced by the most vulnerable groups.The paper also highlights the professional role of social workers within the context of armed conflict, emphasizing their contributions to needs assessment, psychosocial support, community resilience building, and the protection of vulnerable populations, while also addressing the ethical and operational challenges they encounter in an environment marked by insecurity and institutional fragility. Drawing on recent international reports, analytical studies, and reliable humanitarian data, the paper offers a conceptual framework that deepens understanding of the crisis and supports the development of more effective professional interventions in the Sudanese context.The study concludes with a set of recommendations aimed at strengthening humanitarian response and professional practice. These include the development of a comprehensive national strategy for social protection in conflict settings; restructuring the social protection system to integrate psychosocial support and child protection services within a unified institutional framework; enhancing

the capacities of social workers through specialized training and improved fieldbased assessment tools; supporting communitydriven initiatives and resilience programs; and promoting applied research that contributes to the development of intervention models tailored to the Sudanese context.

Keywords: Sudanese Armed Conflict , Humanitarian Crisis , Social Transformations ,Social Work in Crisis Contexts , Community Resilience

المحور الاول الإطار النظري للدراسة:

مقدمة :

يشهد السودان منذ اندلاع الصراع المسلح في 15 أبريل 2023 واحدة من أكثر المراحل التاريخية تعقيدًا من حيث التحولات الاجتماعية والإنسانية والمؤسسية. فقد أدى الصراع بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، إلى انهيار واسع في البنية التحتية للخدمات الأساسية، وتعطّل منظومات الرعاية الصحية والتعليمية، وتراجع قدرات مؤسسات الدولة على توفير الحماية والدعم للفئات الأكثر هشاشة. كما أسهمت المواجهات المسلحة في تفكك شبكات الحماية الاجتماعية التقليدية والرسمية، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي والخارجي، واتساع رقعة الفقر والهشاشة، الأمر الذي أوجد واقعًا إنسانيًا بالغ التعقيد تتداخل فيه الأزمات الأمنية مع الانهيار المؤسسي والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. ورغم تعدد التقارير الدولية والإقليمية التي تناولت الأبعاد الإنسانية والسياسية للأزمة، لا تزال هناك فجوة معرفية واضحة تتعلق بفهم التأثيرات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للصراع المسلح على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وتشمل هذه الفجوة ضعف التحليل المتعلق بأنماط التكيف الاجتماعي التي طوّرتها المجتمعات المتضررة، وآليات الصمود التي اعتمدتها الأسر في مواجهة الانهيار المؤسسي، إضافة إلى محدودية الدراسات التي تكشف الدور المهني الممكن للخدمة الاجتماعية في سياق تتشابك فيه الأزمات الإنسانية مع التحديات البنيوية طويلة الأمد. وتسعى هذه الدراسة العلمية إلى معالجة هذا النقص المعرفي من خلال تحليل معمّق للآثار الاجتماعية للصراع، واستكشاف ديناميات التكيف المجتمعي، وتحديد الأدوار المهنية التي يمكن أن تضطلع بها الخدمة الاجتماعية في بيئة تتسم بانهيار مؤسسات الدولة وتزايد الاحتياجات الإنسانية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يساعد الباحثين وصناع السياسات والمنظمات الإنسانية على فهم طبيعة التحولات الاجتماعية الجارية، بما يمكّن من تصميم تدخلات أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات الفئات المتضررة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تحليل وفهم هذه التحولات الاجتماعية والإنسانية، وتحديد الأدوار المهنية الممكنة والفعّالة للأخصائي الاجتماعي في بيئة تتسم بالتعقيد، وغياب الهياكل الرسمية الفاعلة، وتزايد مستويات الهشاشة بين الفئات المتضررة.

أهمية الدراسة:

أولًا: الأهمية العلمية:

- تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية حول الاثار الاجتماعية والإنسانية للصراع السوداني، وهي منطقة بحثية لم تُتناول بالتحليل العلمي الكافي رغم اتساع الأزمة.
- تقدم إطارًا تحليليًا متعدد الأبعاد يدمج بين التحليل الاجتماعي-الإنساني ومنظور الخدمة الاجتماعية، مما يعزز الأدبيات العلمية حول النزاعات المسلحة.
- تساهم في تطوير المعرفة المهنية حول أدوار الأخصائي الاجتماعي في البيئات المتأثرة بالصراعات المسلحة، وهو مجال يحتاج إلى مزيد من التأصيل البحثي.

ثانيًا: الأهمية العملية:

- توفر نتائج الدراسة أساسًا معرفيًا يمكن أن تستند إليه المنظمات الإنسانية وصانعو السياسات في تصميم تدخلات أكثر فعالية.
- تقدم توصيات مهنية قابلة للتطبيق في مجالات الحماية، الدعم النفسي والاجتماعي، وإعادة بناء شبكات الحماية الاجتماعية.
- تعزز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على الاستجابة المهنية المنظمة في سياق الصراع، بما يسهم في دعم الفئات الأكثر هشاشة وتعزيز الصمود المجتمعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل أبعاد الصراع المسلح في السودان وتفسير انعكاساته الاجتماعية والإنسانية.
2. تحديد أنماط الهشاشة والتحديات التي تواجه الفئات المتضررة، خاصة الأطفال والنساء والمجتمعات المحلية.
3. تقييم أثر الانهيار المؤسسي على شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.
4. الكشف عن الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في سياق الأزمات الإنسانية الناتجة عن الصراع.
5. اقتراح تدخلات مهنية قائمة على منظور الخدمة الاجتماعية لتعزيز الصمود المجتمعي والحد من آثار الحرب.

أسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من الأسئلة الرئيسة الآتية:

1. ما أبرز التحولات الاجتماعية والإنسانية التي نتجت عن الصراع المسلح في السودان منذ أبريل 3202؟
2. كيف أثّر الصراع على مستويات الهشاشة وأنماط التكيف لدى الفئات المتضررة؟
3. ما طبيعة الانهيار المؤسسي الذي رافق الصراع، وكيف انعكس على شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية؟
4. ما هو الدور المهني الممكن للأخصائي الاجتماعي في سياق الأزمات الإنسانية الناتجة عن الصراع؟

5. كيف يمكن تطوير تدخلات مهنية فعّالة تعزز الصمود المجتمعي وتحدّ من الآثار الاجتماعية والإنسانية للحرب؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا يستند إلى تحليل البيانات الثانوية لفهم التداعيات الاجتماعية والإنسانية للصراع السوداني. ويُوظَّف إطار نظري متعدد الأبعاد يجمع بين منظور الخدمة الاجتماعية ونظريات الصراع ومقاربات الحماية الإنسانية.

1. مجتمع الدراسة:

يشمل:

- تقارير المنظمات الأممية والإنسانية (UNOCHA، UNHCR، UNICEF، WHO، IOM).
- الدراسات الأكاديمية حول النزاعات والهشاشة المجتمعية والخدمة الاجتماعية.
- قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بالنزوح والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية.

2. أدوات جمع البيانات:

- تحليل الوثائق: تقارير دولية، قواعد بيانات النزاعات، الدراسات المحكمة، والتشريعات الوطنية.
- مراجعة الأدبيات: النظريات الاجتماعية المرتبطة بالصراع والهشاشة والصمود، وأدوار الأخصائي الاجتماعي في الأزمات.

3. طرق تحليل البيانات

- تحليل نوعي: تحليل المحتوى، الترميز المفتوح والمحوري، والمقارنة المستمرة.
- تحليل كمي وصفي: النسب المئوية، معدلات التغير، المقارنات الزمنية، والمؤشرات الإنسانية.

ويتم دمج التحليلين للوصول إلى تفسير شامل للظاهرة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على تحليل التداعيات الاجتماعية والسياسية والإنسانية للصراع السوداني خلال الفترة التي تلت 15 أبريل 2023، حتى 2026) اعتمادًا على بيانات ثانوية من تقارير أممية ودراسات أكاديمية دون إجراء عمل ميداني مباشر بسبب القيود الأمنية وصعوبة الوصول.

الحدود المكانية:

تركز الدراسة على تحليل السياق السوداني في مناطق النزاع ككل دون التعمق في الفروق بين المناطق، ويقتصر الإطار النظري على منظور الخدمة الاجتماعية ومقاربات الحماية الإنسانية، مما يحدّ من تعميم النتائج على سياقات نزاع أخرى.

الدراسات السابقة:

أولا الدراسات السودانية:

1. دراسة: آثار النزاع المسلح على الهشاشة المجتمعية في السودان.

الكاتب: محمد عبد الرحمن (2022)

موضوع الدراسة: تحليل أثر النزاعات المسلحة على البنية الاجتماعية والهشاشة المجتمعية في السودان.

المنهج: وصفي تحليلي يعتمد على تقارير أممية وبيانات ميدانية.

النتائج:

ارتفاع مستويات الهشاشة الاجتماعية في مناطق النزاع.

تراجع آليات الحماية التقليدية وازدياد الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

الاتفاق مع هذه الدراسة: كلا الدراستين تؤكدان تفكك آليات الحماية المجتمعية واتساع نطاق الهشاشة.

الاختلاف: الدراسة السابقة ركزت على الهشاشة فقط، بينما هذه الدراسة تتناول الأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية معًا.

الفجوة العلمية: غياب تحليل دور الأخصائي الاجتماعي في إدارة الهشاشة المجتمعية أثناء النزاع.

2. دراسة: النزوح الداخلي في السودان وتداعياته الإنسانية.

الكاتب: (Ahmed, S. (2021

موضوع الدراسة: تحليل آثار النزوح الداخلي على الأسر السودانية في مناطق النزاع.

(المنهج: الدمج بين (البيانات الكمية + المقابلات النوعية.

النتائج:

النزوح أدى إلى تدهور الخدمات الأساسية.

الأسر النازحة تعاني من صدمات نفسية واجتماعية طويلة الأمد.

الاتفاق: كلا الدراستين تؤكدان أن النزوح أحد أبرز نتائج الصراع.

الاختلاف: هذه الدراسة تشمل الديناميات السياسية والعسكرية.

الفجوة العلمية: الدراسة السابقة لم تتناول دور الخدمة الاجتماعية في الاستجابة للنزوح.

ثانيا الدراسات الأجنبية:

3. دراسة: الصمود المجتمعي في حالات النزاع

الكاتب: (AlHassan, R. (2022

موضوع الدراسة: تحليل آليات الصمود المجتمعي في البيئات المتأثرة بالنزاعات في الشرق الأوسط.

المنهج: تحليل نوعي باستخدام المقارنة المستمرة.

النتائج:

الصمود يعتمد على شبكات الدعم التقليدية والمبادرات المحلية.

ضعف المؤسسات يزيد من اعتماد المجتمعات على آليات ذاتية.

الاتفاق: هذه الدارسة تؤكد أهمية الصمود المجتمعي وشبكات الدعم المحلية.

الاختلاف: الدراسة السابقة إقليمية، بينما هذه الدراسة تركز على السودان.

الفجوة العلمية: الحاجة إلى دراسة الصمود المجتمعي في السودان تحديدًا بعد اندلاع الصراع الأخير.

4. دراسة: دور الأخصائي الاجتماعي في البيئات الإنسانية.

الكاتب: (Jones, L. (2020

موضوع الدراسة: تحليل أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في حالات الطوارئ الإنسانية.

المنهج: تحليل وثائقي + مقابلات مع ممارسين.

النتائج:

الأخصائيون الاجتماعيون يلعبون دورًا محوريًا في الدعم النفسيالاجتماعي.

ضعف التدريب المتخصص يمثل تحديًا كبيرًا.

الاتفاق: هذه الدراسة تؤكد الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في الصراع السوداني.

الاختلاف: الدراسة السابقة أجنبية عامة، بينما هذه الدراسة تطبق المفهوم على السياق السوداني.

الفجوة العلمية: الحاجة إلى نماذج تدخل مهنية ملائمة للسياقات الإفريقية.

5دراسة: الصراع المسلح والتحولات الاجتماعية في إفريقيا.

الكاتب: (Williams, P. (2019

موضوع الدراسة: تأثير النزاعات المسلحة على البنى الاجتماعية في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

المنهج: تحليل مقارن لثلاث دول.

النتائج:

النزاعات تعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية وتزيد من الانقسامات.

المجتمعات تطور آليات صمود محلية.

الاتفاق: هذه الدراسة تؤكد التحولات الاجتماعية والصمود المجتمعي.

الاختلاف: الدراسة السابقة مقارنة بين ثلاثة دول، بينما هذه الدراسة تركز على السودان فقط.

الفجوة العلمية: غياب تحليل معمق للأزمة السودانية بعد 2023.

6. دراسة: الحماية الاجتماعية في سياقات النزاع

تقرير: (UNICEF (2020

موضوع الدراسة: تقييم فعالية برامج الحماية الاجتماعية في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

المنهج: تحليل تقارير دولية وبيانات إنسانية.

النتائج:

ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول الهشة.

الحاجة إلى دمج الدعم النفسيالاجتماعي ضمن برامج الحماية.

الاتفاق: دراستك تدعو لإعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية في السودان.

الاختلاف: الدراسة عامة وغير مخصصة للسودان.

الفجوة العلمية: عدم وجود إطار تطبيقي للحماية الاجتماعية في السودان بعد 2023.

ثانيًا: الفجوة العلمية:

رغم تعدد الدراسات حول النزاعات المسلحة والنزوح والصمود المجتمعي، لا توجد دراسات حديثة تناولت الأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية للصراع السوداني بعد 15 أبريل 2023 من منظور الخدمة الاجتماعية، ولا دمجت بين:

تحليل الديناميات السياسية والعسكرية،
وتداعياتها الاجتماعية والإنسانية،
ودور الأخصائي الاجتماعي،
وإعادة بناء الحماية الاجتماعية.
وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سد فجوة معرفية حقيقية في الأدبيات العربية والدولية.
المحور الثاني: الإطار المفاهيمي.

1. الإطار المفاهيمي والتعريفات :

يهدف الإطار المفاهيمي إلى توضيح المفاهيم الأساسية التي تستند إليها الدراسة، وتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات الرئيسة بما يضمن اتساق التحليل ودقة التفسير. وتتناول الدراسة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالنزاعات المسلحة، والتحولات الاجتماعية، والعمل الاجتماعي في حالات الطوارئ، باعتبارها مفاهيم مركزية في تحليل الأزمات الاجتماعية المعاصرة (Creswell, 2014, p. 32), (Babbie, 2016 p. 124).

1.1 الصراع المسلح:(Armed Conflict):

يشير الصراع المسلح إلى حالة من المواجهة المنظمة بين أطراف تستخدم القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويتسم بانتشار العنف، وانهيار الأمن، وتعطل مؤسسات الدولة، وارتفاع مستويات الخسائر البشرية والمادية (Kaldor, 2012, p. 15).

وفي هذه الدراسة يُقصد بالصراع المسلح المواجهات التي اندلعت بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع منذ 15 أبريل 2023 في الخرطوم ومن ثم انتقلت الى ولايات السودان الأخرى وما نتج عنها من آثار واسعة النطاق.

2.1الأزمة الإنسانية: (Humanitarian Crisis):

تُعرَّف الأزمة الإنسانية بأنها وضع تتجاوز فيه احتياجات السكان قدرات الدولة أو المجتمع على الاستجابة نتيجة الحرب أو الكوارث أو الانهيار المؤسسي، وتشمل مظاهرها نقص الغذاء، انهيار الخدمات الصحية، النزوح، انعدام الأمن، وتزايد المخاطر على الفئات الهشة. (UNOCHA, 2019, p. 7)؛ (Sphere Association, 2018, pp. 6–7)

وفي سياق هذه الدراسة، تشير الأزمة الإنسانية إلى التدهور الواسع في الظروف المعيشية والخدمات الأساسية في السودان بعد اندلاع الحرب في 15 ابريل 2023.

3.1التحولات الاجتماعية: (Social Transformations):

يقصد بالتحولات الاجتماعية التغيرات العميقة التي تطرأ على البنية الاجتماعية، وأنماط العلاقات، وأدوار الأفراد والجماعات نتيجة أحداث كبرى مثل النزاعات المسلحة والأزمات الممتدة (Giddens, 2009, pp. 702–705) (Castells, 2010, pp. 3–5) وتشمل هذه التحولات تفكك الروابط الاجتماعية، تغير أنماط التكيف، ظهور أشكال جديدة من الهشاشة، وتبدل ديناميات السلطة داخل المجتمع. وتتناول الدراسة هذه التحولات بوصفها نتائج مباشرة وغير مباشرة للصراع السوداني الراهن.

4.1الحماية الاجتماعية: (Social Protection):

تشير الحماية الاجتماعية إلى مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والهشاشة وضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي للأفراد، من خلال الدعم النقدي، والخدمات الاجتماعية، وشبكات الأمان (Devereux & SabatesWheeler, 2004,) ((World Bank, 2018, p. 2 pp. 9–12). وفي سياق النزاعات، تتخذ الحماية الاجتماعية طابعًا إنسانيًا يركز على حماية المدنيين من المخاطر، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتتناول الدراسة الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى أكثر المنظومات تضررًا خلال الحرب في السودان.

5.1الخدمة الاجتماعية في الازمات: (Social Work in Crisis Situations):

يقصد بالخدمة الاجتماعية في الازمات تدخلات الأخصائيين الاجتماعيين في سياقات الأزمات بهدف تقييم الاحتياجات، وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي، وتعزيز الصمود، وحماية الفئات الهشة (IFSW, 2018, p. 1)؛ ويشمل ذلك العمل في بيئات النزوح والمخيمات والمجتمعات المتضررة. (Healy, 2008, pp. 29–33) وفي هذه الدراسة يُنظر إلى الخدمة الاجتماعية كمدخل مهني لتحليل الأزمة وتطوير استجابات فعّالة.

6.1الأخصائي الاجتماعي: (Social Worker):

الأخصائي الاجتماعي هو المهني المتخصص في تقديم خدمات الدعم والحماية والتدخل الاجتماعي استنادًا إلى مبادئ أخلاقية ومهارات مهنية معترف بها عالميًا (IFSW, 2018, p. 1). وفي سياق النزاعات المسلحة، يتولى الأخصائي الاجتماعي مهام تشمل:

تقييم الاحتياجات.

تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي.

حماية الفئات الهشة.

التنسيق مع الجهات الإنسانية.

تعزيز الصمود المجتمعي. (Healy, 2008, pp. 26–30)

وتعتمد الدراسة هذا التعريف بوصفه الإطار المرجعي لدور الأخصائي الاجتماعي في الأزمة السودانية.

7.1الصمود المجتمعي: (Community Resilience):

يشير الصمود المجتمعي إلى قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع الأزمات، وامتصاص الصدمات، واستعادة وظائفهم الأساسية، وتطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع المخاطر المستقبلية ويُعد هذا المفهوم محورياً في فهم كيفية استجابة المجتمعات السودانية للحرب، وكيف يمكن تعزيز قدرتها على مواجهة آثارها.

(UNDP, 2017, p. 3) ;(Norris et al., 2008, pp. 127–128) .

المحور الثالث: خلفية الصراع في السودان: قراءة تحليلية للبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية:

اندلع في السودان منذ 15 أبريل 2023 واحدة من أعنف موجات الصراع المسلح في تاريخه الحديث، عقب اندلاع المواجهات بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم

السريع (RSF)، والتي سرعان ما تحولت إلى حرب واسعة النطاق امتدت من الخرطوم إلى ولايات دارفور وكردفان، والجزيرة، والنيل الأزرق، وغيرها. وأسفر اتساع رقعة العمليات العسكرية عن انهيار شبه كامل للنظام الإداري والخدمات الأساسية، بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، إلى جانب تدمير واسع للبنية التحتية ((UN Office at Geneva, 2026).

وتشير تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى أن الحرب أفرزت واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية تفاقمًا عالميًا، إذ تجاوز عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية 30 مليون شخص، في ظل موجات نزوح داخلي ضخمة ولجوء آلاف المدنيين إلى دول الجوار. كما تواجه الفئات الهشة ــ مثل الأطفال والنساء وكبار السن ــ مخاطر صحية واقتصادية متصاعدة نتيجة انهيار الخدمات الأساسية (Global Protection Cluster, 2026).

وأدى الصراع كذلك إلى تفكك شبكات الحماية الاجتماعية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر، إضافة إلى تصاعد الانتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك استهداف المنشآت الصحية والتعليمية، الأمر الذي دفع أعدادًا كبيرة من الأطفال إلى الخروج من المدرسة، في وقت تراجعت فيه قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها الأساسية (Reuters, 2026).

وترافقت هذه التحولات مع تغيّرات عميقة في البنية الاجتماعية، حيث شهدت المجتمعات المحلية اضطرابًا في أنماط العلاقات الاجتماعية وتراجعًا في نظم الدعم التقليدية، وظهور أشكال جديدة من الهشاشة والمخاطر الاجتماعية، مما يجعل التحليل متعدد الأبعاد للصراع ضرورة علمية وإنسانية (UN Office at Geneva, 2026).

وفي ظل هذا الواقع المركّب، تبرز الحاجة إلى مقاربة تحليلية شاملة تستند إلى دمج المعطيات السياسية والاجتماعية والإنسانية، وتوظيف منظور الخدمة الاجتماعية لفهم التداعيات على الأفراد والمجتمعات، واستكشاف الأدوار المهنية الممكنة في الاستجابة الإنسانية، بما يسهم في الحد من آثار الحرب وتعزيز الصمود المجتمعي.

شهد السودان قبل اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 حالة طويلة ومعقدة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، امتدت لعقود بفعل تراكم عوامل بنيوية وتاريخية ساهمت في إضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الانقسامات الداخلية، مما أنتج بيئة اجتماعية وسياسية هشة معرضة للانفجار (de Waal, 2023, pp. 10–15; UNOCHA, 2024). ويمكن فهم جذور الصراع الراهن من خلال عدة عوامل مترابطة تتقاطع في تأثيرها:

هشاشة مؤسسات الدولة وضعف البنية الحاكمة:

عانى السودان لسنوات من ضعف مؤسسي مزمن جعل الدولة غير قادرة على إدارة التنوع الإثني والجهوي أو تعزيز حكم رشيد شامل، وكان ذلك أحد أساسيات تفاقم الأزمة الراهنة (Young, 2012, pp. 20–28; de Waal, 2023, pp. 55–60). وتجلّت هشاشة الدولة في: • غياب مؤسسات حكم رشيد قادرة على إدارة التنوع الإثني والجهوي بفاعلية. • مركزية السلطة في الخرطوم على حساب الأقاليم، مما أغرق مناطق الأطراف في مظاهر الإقصاء والتهميش (Young, 2012, pp. 36–40). • ضعف الأجهزة العدلية والرقابية، ما أضعف سيادة القانون وسيطرة الدولة على الفاعلين غير الرسميين. • تسييس الأجهزة الأمنية والعسكرية وتحولها إلى أدوات للصراعات الداخلية بدل حماية

المواطنين. • غياب آليات فعّالة للمساءلة والشفافية، مما خلق بيئة من الإفلات من العقاب والتوتر المستمر بين المواطنين والدولة.

هذا الضعف البنيوي ساهم في زيادة دور الفاعلين المسلحين خارج الأطر الرسمية، وخلق فجوة في المجال العام كانت من أسباب تصاعد الصراع السياسي والعسكري (de Waal, 2023, pp. 60–72).

2. الصراعات التاريخية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق:

ظلت بعض الولايات مثل دارفور، جنوب كردفان، والنيل الأزرق مسرحًا لصراعات ممتدة منذ أوائل الألفية، وقد تميّزت هذه النزاعات بخصائص متشابكة:

مطالب سياسية تتعلق بالتهميش والتمثيل غير العادل في الأجهزة الحكومية.

الصراع حول الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والمراعي بين الجماعات الزراعية والرعوية.

انتشار المليشيات المسلحة واستغلال أطراف متعددة للفراغ الأمني.

تدخلات إقليمية ودولية أحيانًا زادت من تعقيد النزاع.

موجات نزوح واسعة غير مسبوقة، عززت من هشاشة النسيج الاجتماعي (UNOCHA, 2024) ; خلقت هذه الصراعات طويلة الأمد ثقافة عنف ممتدة وغيابًا للثقة بين الجماعات، مما ساهم في توسع دائرة العنف عند كل أزمة جديدة. (Young, 2012, pp. 3640)

3. التوترات بين المكونات العسكرية والمدنية بعد ثورة ديسمبر 2018:

أحدثت ثورة ديسمبر 2018 تحولًا سياسيًا مهمًا بإسقاط النظام السابق، لكنها في الوقت نفسه فتحت طريقًا لمنافسة حادة على السلطة بين الفاعلين المدنيين والعسكريين (ElAffendi, 2020, pp. 12–18). وتمثلت هذه التوترات في:

- صراع مؤثر بين القوى المدنية والعسكرية حول مصادر السلطة.
- تباين في الرؤى بشأن إصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلة القوات المسلحة.
- تدخلات خارجية لدعم أطراف متصارعة أدت إلى تعقيد المشهد السياسي.
- غياب توافق سياسي مستدام وانهيار الثقة بين شركاء الحكم الانتقالي.
- هذه التوترات السياسية الداخلية لعبت دورًا في إضعاف مؤسسات الفترة الانتقالية وتهيئة المناخ للصراع المفتوح بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في عام 2023 (United Nations, 2023, pp. 8–12).

تعثر عملية الانتقال السياسي:

واجهت الفترة الانتقالية التي أعقبت الثورة عقبات كبرى، من بينها:

- تأخر تشكيل المجلس التشريعي واختلالات في تكوين المؤسسات الديمقراطية.
- عدم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام بصورة كاملة، مما أضعف فرص الاستقرار في الولايات المتأثرة بالنزاعات.
- استمرار الأزمة الاقتصادية الحادة وتدهور العملة الوطنية.
- غياب رؤية موحدة لإدارة الدولة بين الفاعلين المتصدرين المشهد.
- الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021 الذي أعاد البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار المستمر والمتسارع.

أدى هذا التعثر إلى تفاقم الانقسامات السياسية والاجتماعية، وخلق فراغًا سياسيًا تمكنت منه القوى العسكرية لتعزيز نفوذها، مما ساهم في تهيئة الظروف لاندلاع الحرب الشاملة (ElAffendi, 2020, pp. 18–24; United Nations, 2023, pp. 4–7).

5. التنافس بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع:

التنافس بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع يُعد عاملًا مباشرًا في تفجير الحرب الراهنة، إذ تزايد الخلاف بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) حول آليات الدمج، وتبعية القيادة والسيطرة، وتوزيع النفوذ السياسي والاقتصادي، ومستقبل إصلاح القطاع الأمني، والسيطرة على الموارد الاستراتيجية (ElAffendi, 2020, pp. 14–18; United Nations, 2023, pp. 5–7). وبغياب آلية تفاوض فعّالة وثقة متبادلة، تحولت هذه الخلافات إلى مواجهة عسكرية شاملة بدأت في 15 أبريل 2023.

بدأ الصراع المسلح في صباح يوم السبت 15 أبريل 2023 في الخرطوم نتيجة للتراكمات السياسية والمؤسسية داخل منظومة الحكم الانتقالي، وتحوّل سريعًا إلى مواجهات مفتوحة داخل المناطق الحضرية، اتسمت باستخدام مكثف للقوة العسكرية، وأسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من المدنيين وانهيار الأمن العام (Human Rights Watch, 2024, pp. 3–5؛ United Nations, 2023, pp. 8–12). وخلال الفترة من أبريل إلى ديسمبر 2023، توسعت العمليات العسكرية لتشمل ولايات دارفور وكردفان والجزيرة وأقاليم أخرى، حيث تعرضت البنية التحتية المدنية لدمار واسع أدى إلى تعطّل شبه كامل للخدمات الأساسية (UNOCHA, 2024, pp. 14–20). ومع استمرار الحرب خلال عام 2024، تصاعدت الأزمة الإنسانية تدريجيًا، إذ ارتفعت معدلات النزوح الداخلي واللجوء الخارجي، وتدهورت سبل العيش، في وقت وصفت فيه تقارير الأمم المتحدة الوضع بأنه من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدًا عالميًا (UNDP, 2024, pp. 5–7). وفي مطلع عام 2025، أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى تجاوز عدد النازحين داخليًا 9.3 مليون شخص، إضافة إلى نحو 4 ملايين لاجئ في دول الجوار (UNOCHA, 2025, pp. 10–13). كما أظهرت تقارير المنظمة الدولية للهجرة أن بعض المناطق شهدت محاولات محدودة للعودة، لكنها تمت في ظل غياب شبه كامل للخدمات الأساسية، حيث لم يكن يعمل سوى أقل من ربع المرافق الصحية (IOM, 2025, pp. 22–25). وفي أبريل 2025، أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن عدد الأطفال المحتاجين للمساعدات الإنسانية تضاعف من 7.8 مليون قبل الحرب إلى أكثر من 15 مليون طفل (UNICEF, 2025, p. 2). كما أكدت منظمة الصحة العالمية تفشي أمراض وبائية مثل الكوليرا وحمى الضنك نتيجة انهيار أنظمة المياه والصرف الصحي (WHO, 2025, pp. 6–9).

* المؤشرات الإنسانية والاجتماعية الرئيسية الناتجة عن الصراع المسلح في السودان 2023

تُظهر المؤشرات الإنسانية والاجتماعية الراهنة حجم الانهيار البنيوي الذي يشهده السودان نتيجة اتساع رقعة الصراع المسلح. إذ أصبح نحو 33.7 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بينما بلغ عدد النازحين داخليًا واللاجئين نحو 13.6 مليون شخص، فقد بلغ عدد النازحين داخليًا نحو 9.3 مليون شخص، إضافة إلى ما يقارب 4.3 مليون لاجئ في دول الجوار، مما جعل السودان من أكبر بؤر النزوح عالميًا (UNOCHA, 2026, pp. 10–15). وهو ما يعكس مستوى

التفكك الاجتماعي والضغط المتزايد على المجتمعات المحلية والدول المستضيفة (UNHCR, 2026, pp. 4–6).

كما تشير التقديرات الأممية إلى أن أكثر من ثلثي السكان باتوا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بينما يعاني حوالي 21 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما ينذر بخطر مجاعات واسعة النطاق (FAO, 2025, pp. 7–9; UNOCHA, 2026, pp. 10–15).

وعلى مستوى الخدمات الأساسية، أدى استمرار الصراع إلى تعطّل شبه كامل للنظام الصحي، حيث لا يعمل سوى أقل من 25 % من المرافق الصحية في المناطق المتأثرة. كما تعرّض قطاع التعليم لدمار واسع نتيجة استهداف المدارس أو تحويلها إلى مراكز إيواء للنازحين، مما حرم ملايين الأطفال من حقهم في التعليم (IOM, 2025, pp. 22–25; UNICEF, 2025, pp. 1–2). وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن الأزمة تجاوزت إطارها الأمني لتتحول إلى أزمة بنيوية شاملة تهدد مستقبل المجتمع السوداني على المدى الطويل.

1. انهيار الخدمات الأساسية:

أدى انتشار العنف إلى تعطّل أو تراجع حاد في قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الصحة، التعليم، المياه والكهرباء، النقل، القضاء، والإدارة المدنية. وأصبحت مناطق واسعة خارج نطاق السيطرة الحكومية، مما أدى إلى تدهور جودة الخدمات وغيابها في العديد من المناطق (UNOCHA, 2026, pp. 10–15).

2. النزوح واللجوء واسع النطاق:

أسفر الصراع المسلح عن موجات نزوح غير مسبوقة، حيث نزح ملايين المدنيين داخليًا، بينما لجأ مئات الآلاف إلى دول الجوار مثل تشاد، جنوب السودان، وإثيوبيا. وبذلك أصبح السودان من أكبر بؤر النزوح عالميًا (UNHCR, 2026, pp. 4–6).

3. تدهور الوضع الإنساني:

تُظهر التقارير الأممية تفاقم الأزمة الإنسانية عبر مؤشرات متعددة، تشمل: ارتفاع مستويات الجوع الحاد إلى مستويات قياسية، نقص حاد في الأدوية والخدمات الصحية الأساسية، انتشار الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة الصحية، انهيار سلاسل الإمداد الغذائي والدوائي، صعوبة وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن.

وبات ملايين الأشخاص في حاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية (UNOCHA, 2026, pp. 10–15).

4. تفكك شبكات الحماية الاجتماعية:

أدى النزاع إلى انهيار أنماط التكافل الاجتماعي التقليدية، وفقدان الأسر لمصادر دخلها، وتشتت الروابط الأسرية، إضافة إلى ارتفاع مستويات العنف والاستغلال ضد النساء والأطفال (UNOCHA, 2026, pp. 12–14). وأسهم ذلك في زيادة هشاشة المجتمعات المحلية واعتمادها المتزايد على المساعدات الإنسانية.

5. تصاعد الانتهاكات ضد المدنيين:

وثقت منظمات دولية انتشار انتهاكات جسيمة شملت العنف الجنسي، القتل خارج القانون، النهب، الاعتقالات التعسفية، واستهداف البنية التحتية المدنية، مما عمّق الأزمة الإنسانية

ورفع مستوى الاحتياجات (Human Rights Watch, 2024, pp. 3–5).

6. تراجع قدرة الدولة على إدارة الشأن العام:

أصبحت مؤسسات الدولة عاجزة عن فرض الأمن، تقديم الخدمات الأساسية، حماية المدنيين، إدارة الموارد، والحفاظ على وحدة الأراضي، وهو ما أدى إلى حالة شبه انهيار مؤسسي في أجزاء واسعة من البلاد (UNOCHA, 2026, pp. 10–15).

مقاربات ضرورية لفهم تعقيد النزاعات المعاصرة التي لا يمكن تفسيرها ببعد واحد فقط (Kaldor, 2012, pp. 1–15 ؛Giddens, 2009, pp. 694–701).

1. النظرية البنيوية للصراع (Structural Theory of Conflict)

تنطلق النظرية البنيوية من أن النزاعات المسلحة نتاج اختلالات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وليست أحداثًا طارئة. ويرى غالتونغ أن «العنف البنيوي» يتجسد عندما تحرم البنى الاجتماعية فئات واسعة من حقوقها الأساسية، مما يخلق شعورًا مزمنًا بالظلم والتهميش (Galtung, 1969, pp. 167–171).

وتشير الأدبيات إلى أن تركّز السلطة، وضعف الدولة، وهيمنة النخب على الموارد، عوامل تؤدي إلى توترات قابلة للتحول إلى عنف مفتوح. (Castells, 2010, pp. 473–485).

وعند تطبيق هذا المنظور على الحالة السودانية، يتضح أن الصراع الحالي يرتبط بتراكم تاريخي من:

- التهميش التنموي لمناطق الأطراف.
- اختلال توزيع السلطة لصالح المركز.
- ضعف مؤسسات الدولة المدنية.
- تغلغل المؤسسة العسكرية في المجالين السياسي والاقتصادي.

وقد أكدت تقارير أممية أن هذه الاختلالات البنيوية أسهمت في هشاشة الدولة وانهيارها السريع مع اندلاع المواجهات المسلحة. وبذلك، يُفهم الصراع الراهن بوصفه تعبيرًا عن أزمة بنيوية عميقة في تكوين الدولة السودانية (UNDP, 2024, pp. 5–7; UNOCHA, 2024, pp. 14–20)

2. نظرية الفعل الاجتماعي (Social Action Theory):

تركز نظرية الفعل الاجتماعي على دور الفاعلين في تشكيل مسار النزاعات، من خلال تحليل المعاني والدوافع التي تحكم قراراتهم (Weber, 1978, pp. 22–26). وتشير المقاربات الحديثة إلى أن النزاعات لا تنتج فقط عن ظروف بنيوية، بل أيضًا عن: قرارات النخب السياسية والعسكرية.، حسابات المصالح.، صراعات النفوذ.، استراتيجيات استخدام العنف لتحقيق مكاسب سياسية (Kaldor, 2012, pp. 16–25). وفي السياق السوداني، تُظهر الأدلة أن الصراع نتاج مباشر لقرارات سياسية وعسكرية مرتبطة بملفات حساسة مثل دمج قوات الدعم السريع، إعادة هيكلة القطاع الأمني، وترتيبات تقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن فشل النخب في التوصل إلى تسوية سياسية واعتمادها على القوة المسلحة كان عاملًا حاسمًا في تفجير الحرب (United Nations, 2023, pp. 8–12)

3.نظرية النزاعات الاجتماعية الممتدة (Protracted Social Conflict Theory)

تقدم مقاربة أزّار إطارًا لفهم النزاعات المزمنة في الدول الهشة، حيث تنشأ النزاعات الممتدة عندما تفشل الدولة في تلبية حاجات أساسية مثل الأمن والهوية، والمشاركة السياسية، والعدالة، والتنمية. وتتميز هذه النزاعات بـ: طول أمدها.، تعدد الفاعلين.، تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والهوياتية، انهيار الثقة بين الدولة والمجتمع.، ضعف المؤسسات الرسمية. (Azar, 1990, pp. 12–18)

وتنطبق هذه الخصائص على الحالة السودانية التي شهدت سلسلة من النزاعات والانقلابات منذ الاستقلال، ما أدى إلى هشاشة بنيوية عميقة جعلت البلاد غير قادرة على احتواء الأزمة في عام 2023. ومن ثم، تُفهم الحرب الحالية بوصفها امتدادًا لمسار طويل من الأزمات غير المحلولة (UNDP, 2024, pp. 5–7).

• انهيار الثقة بين الدولة والمجتمع. • ضعف المؤسسات الرسمية.

وتنطبق هذه الخصائص على الحالة السودانية التي شهدت سلسلة من النزاعات والانقلابات منذ الاستقلال، ما أدى إلى هشاشة بنيوية عميقة جعلت البلاد غير قادرة على احتواء الأزمة في عام 2023. ومن ثم، تُفهم الحرب الحالية بوصفها امتدادًا لمسار طويل من الأزمات غير المحلولة (UNDP, 2024, pp. 5–7).

الدلالة التحليلية لتكامل الأطر النظرية:

يسمح الجمع بين هذه المقاربات بتقديم تفسير مركب للصراع المسلح السوداني:

- البعد البنيوي يوضح جذور الأزمة المرتبطة بالتهميش وضعف الدولة واختلال توزيع الموارد.
- البعد الفاعلي يفسر دور قرارات النخب السياسية والعسكرية في تفجير الصراع المسلح وتسريعه.
- البعد التاريخي–الاجتماعي يبرز تراكم الأزمات التي جعلت السودان بيئة خصبة لنزاع ممتد.

وبذلك، لا يُنظر إلى الحرب بوصفها مواجهة عسكرية فحسب، بل بوصفها نتاجًا لتفاعل معقد بين بنية اجتماعية مأزومة وقرارات سياسية فاشلة وتاريخ طويل من الهشاشة المؤسسية.

ويكشف الربط بين التحليل النظري والنتائج الميدانية عن اتساق واضح بين التفسيرات النظرية والواقع الإنساني والاجتماعي الذي وثقته التقارير الحديثة، مما يعزز قوة التحليل وعمقه. حيث تنسجم المؤشرات الميدانية مع التفسير البنيوي، حيث أظهرت البيانات:

- تفكك الروابط الاجتماعية نتيجة عدد النازحين داخليًا واللاجئين حيث بلغ عددهم نحو 13.6 مليون تقريبا.
- انهيار الخدمات الأساسية.
- ارتفاع الفقر والجريمة.
- خروج 80 % من المرافق الصحية عن الخدمة بحلول 2024.
- وتعكس هذه المؤشرات هشاشة بنيوية سبقت الحرب، ما يؤكد أن الصراع كشف عمق الأزمة بدل أن يخلقها.

2. تفسير النتائج وفق نظرية الفعل الاجتماعي:

تُظهر النتائج أن:

- فشل الانتقال الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2019، وانقلاب اكتوبر 2012.
- الخلاف حول دمج القوات المسلحة في كيان موحد قومي وطني.
- فتح الباب واسعا امام التدخلات الإقليمية لتحقيق مصالحها في السودان.

كانت جميعها قرارات فاعلين أسهمت مباشرة في تفجير الحرب وإطالة أمدها.

3. مقاربات النزاعات الممتدة وعمق الأزمة الإنسانية:

تتسق المؤشرات الإنسانية مع خصائص النزاعات الممتدة، حيث تشير البيانات إلى:

- 30.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في 2025.
- ما يقارب 4.3 مليون لاجئ عبروا الحدود.
- انتشار المجاعة في 10 مناطق وفق تصنيف IPC.

وهو ما يعكس أن الأزمة الحالية امتداد لمسار طويل من النزاعات والهشاشة المؤسسية.

المحور الخامس: الآثار الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والنفسية والتعليمية للصراع في السودان:

تشير التقارير الدولية إلى أن الصراع الراهن في السودان يمثّل إحدى أكبر الأزمات الإنسانية عالميًا، نتيجة اتساع نطاق العنف، وانهيار الخدمات الأساسية، وتدهور الاقتصاد، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي والخارجي، مما أدى إلى تضخم غير مسبوق في الاحتياجات الإنسانية (UNOCHA, 2026, pp. 10–15). وقد استدعت هذه الأوضاع استجابة متعددة القطاعات لفهم التداعيات المركّبة للأزمة على السكان.

أولًا: الآثار الاجتماعية:

أدى اندلاع النزاع في 15 أبريل 2023 إلى تغيرات اجتماعية عميقة تمثلت في تفكك البنى الاجتماعية وشبكات الحماية التقليدية، وتدهور الظروف المعيشية على نطاق واسع (UNOCHA, 2026, pp. 10–15). ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، أصبح ملايين السكان يعتمدون على المساعدات للحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، في ظل تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، وانتشار الفقر والبطالة وتشتت الأسر (UNICEF, 2025, pp. 1–2).

كما أسهم النزوح الواسع في تفكك الروابط الأسرية والمجتمعية، حيث اضطرت أسر إلى مغادرة مناطقها، بينما تشتتت أخرى بين ولايات مختلفة أو عبر الحدود، مما عمّق هشاشة المجتمعات المحلية (UNHCR, 2026, pp. 4–6).

ثانيًا: الآثار الإنسانية:

تدهورت الأوضاع الصحية نتيجة انهيار النظام الصحي وتدمير المرافق الطبية ونقص الإمدادات، ما أدى إلى انتشار الأمراض المعدية في مناطق النزوح المكتظة (UNOCHA, 2026, pp. 10–15). كما واجهت النساء صعوبات كبيرة في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وارتفعت معدلات سوء التغذية بين الأطفال إلى مستويات حرجة دفعت العديد من المناطق إلى مراحل طوارئ غذائية وفق تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC) (UNICEF, 2025, pp. 1–2).

وتشير البيانات إلى نزوح ملايين المدنيين داخليًا، ولجوء مئات الآلاف إلى دول الجوار مثل مصر وتشاد وجنوب السودان، مما فرض ضغوطًا كبيرة على المجتمعات المضيفة ذات الموارد المحدودة (UNHCR, 2026, pp. 4–6).

ثالثًا: الآثار الاقتصادية أدى الصراع إلى انهيار واسع في النشاط الاقتصادي، حيث توقفت المصانع، وتعطلت الأسواق، وانهارت سلاسل الإمداد، وانخفضت القوة الشرائية للسكان (World Bank, 2024, pp. 3–6). وأسهمت هذه العوامل في فقدان ملايين الأفراد لمصادر دخلهم وارتفاع معدلات الفقر، بالتزامن مع تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد دخل الاقتصاد السوداني مرحلة انكماش حاد، مع تراجع قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة.

رابعًا: الآثار النفسية خلّف النزاع آثارًا نفسية عميقة نتيجة التعرض للعنف، وفقدان الأقارب، والنزوح القسري، وما يصاحبه من شعور دائم بانعدام الأمن. وانتشرت بين المتضررين أعراض الصدمة النفسية والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم، خاصة بين الأطفال والنساء، في ظل محدودية خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي المتخصصة (UNOCHA, 2026, pp. 12–14).

خامسًا: الآثار التعليمية:

تسبب الصراع في تعطّل شبه كامل للنظام التعليمي في العديد من الولايات، نتيجة إغلاق المدارس والجامعات بسبب انعدام الأمن أو تدمير المباني أو تحويلها إلى مراكز إيواء للنازحين (UNICEF, 2025, pp. 1–2). ونتج عن ذلك انقطاع ملايين الأطفال عن الدراسة، مما يهدد بارتفاع معدلات الأمية وزيادة مخاطر التسرب المدرسي، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر. كما أدى نزوح آلاف المعلمين أو فقدانهم لوظائفهم إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية، مما يهدد جيلاً كاملًا بفقدان فرص التعليم، مع ما يحمله ذلك من آثار طويلة المدى على التنمية البشرية في السودان.

1. النظرية البنيوية للصراع ودلالتها في ممارسة الخدمة الاجتماعية:

حيث ترى النظرية البنيوية أن الصراع المسلح ينشأ نتيجة اختلالات عميقة في بنية المجتمع، تشمل عدم المساواة في توزيع السلطة والموارد، والتهميش الاجتماعي، وضعف مؤسسات الدولة. ويُعد مفهوم العنف البنيوي محورًا أساسيًا في هذا الاتجاه، إذ يشير إلى أنماط الحرمان والإقصاء المزمنة التي تُضعف النسيج الاجتماعي وتُهيئ البيئة لاندلاع الصراع. (Galtung, 1969, pp. 167–171) وفي السياق السوداني، تُظهر الأدلة أن مناطق مثل دارفور وكردفان والشرق عانت تاريخيًا من تهميش تنموي وسياسي، مما جعلها أكثر هشاشة أمام تداعيات الحرب بعد عام 2023,, (UNOCHA, 2024, pp. 14–20; UNDP 2024 pp. 5–7). ومن منظور الخدمة الاجتماعية، توفر هذه النظرية إطارًا لفهم البيئة البنيوية التي يعمل فيها الأخصائي الاجتماعي، حيث تتسم بـ: الفقر البنيوي، الإقصاء الاجتماعي.، ضعف شبكات الحماية، انهيار الخدمات العامة، غياب العدالة الاجتماعية. وتتجلى أهمية الممارسة المهنية في مثل هذا السياق في: دعم الفئات الهشة إعادة بناء شبكات التضامن المجتمعي، تمكين المجتمعات المحلية تعزيز العدالة الاجتماعية كقيمة مهنية. (IFSW, 2018, p. 2) وبذلك، تُسهم النظرية البنيوية في تفسير جذور المعاناة الاجتماعية وليس مظاهرها فقط، وتوجّه التدخلات المهنية نحو معالجة الأسباب العميقة للصراع في السودان.

2. نظرية الفعل الاجتماعي ودورها في توجيه التدخل المهني:

تُعدّ نظرية الفعل الاجتماعي إطارًا تحليليًا محوريًا لفهم الصراع، إذ تؤكد أن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يكتمل دون تحليل الدوافع والمعاني التي توجه سلوك الأفراد والجماعات، ودور الفاعلين في تشكيل الواقع الاجتماعي (Weber, 1978, pp. 22–26).. وفي سياق الصراعات المسلحة، تتيح هذه المقاربة فهم كيفية تفاعل الفاعلين السياسيين والعسكريين، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات المحلية، والعاملين في المجال الإنساني، والأخصائيين الاجتماعيين مع بيئة النزاع، وكيف يمكن لقراراتهم وممارساتهم أن تُسهم إما في إعادة إنتاج الأزمة أو في الحد من آثارها. وبذلك، تُسهم النظرية في تفسير ديناميات اتخاذ القرار داخل المجتمع وتوضيح الأدوار المتباينة للفاعلين في إدارة المخاطر وتعزيز الصمود المجتمعي. (Weber, 1978, pp. 22–26). ومن منظور الخدمة الاجتماعية، تُبرز هذه النظرية أن الأخصائي الاجتماعي فاعل مهني يمتلك دورًا تأثيريًا، وليس مجرد مقدم خدمة. فهو يشارك في تصميم تدخلات مبنية على تقييم علمي للاحتياجات، والتوسط بين المجتمعات المتضررة والجهات الإنسانية، وتمكين الأفراد من استعادة القدرة على اتخاذ القرار، ودعم عمليات التكيف النفسي والاجتماعي (Healy, 2008, pp. 32–35). وفي الحالة السودانية، حيث أسهمت قرارات القيادات العسكرية في تفجير الصراع المسلح (United Nations, 2023, pp. 8–12)، يكتسب دور الأخصائي الاجتماعي أهمية خاصة في حماية المدنيين، ودعم النساء والأطفال، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المتضررة (UNICEF, 2025, pp. 1–2; IFSW, 2018, p. 1). وبذلك، تُظهر نظرية الفعل الاجتماعي البعد الفاعلي للممارسة المهنية، وتؤكد أن التدخل الاجتماعي ليس نشاطًا محايدًا، بل عملية تشاركية تُسهم في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي خلال فترة الصراع.

3. نظرية النزاعات الاجتماعية الممتدة:

تعدّ نظرية النزاعات الاجتماعية الممتدة (Azar, 1990) من أكثر المقاربات تفسيرًا لطبيعة الصراعات في الدول الهشة، إذ تفترض أن النزاعات ليست أحداثًا طارئة أو قصيرة المدى، بل نتاج تراكم تاريخي من الإقصاء البنيوي، وحرمان المجموعات الاجتماعية من تلبية احتياجاتها الأساسية، وفشل الدولة في تحقيق المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية. وتتميز هذه النزاعات بسمات بنيوية تشمل تآكل الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وتفكك الروابط الاجتماعية، وضعف الهوية الوطنية الجامعة، وانتشار الشعور بعدم الأمان. (Azar, 1990, pp. 12–18) وتشير الأدبيات المهنية في الخدمة الاجتماعية إلى أن العمل في سياقات الصراعات الممتدة يتجاوز التدخلات الإغاثية العاجلة ليشمل مهامًا بنائية طويلة المدى، أبرزها: تعزيز التماسك الاجتماعي، دعم عمليات التعافي المجتمعي، بناء قدرات الصمود، وحماية الفئات الأكثر هشاشة (IFSW, 2018, p. 2). وفي السياق السوداني، حيث يعيش ملايين الأفراد في حالة نزوح طويل الأمد وتتعرض المجتمعات لضغوط اجتماعية واقتصادية متراكمة، تتسع أدوار الأخصائي الاجتماعي لتشمل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وتعزيز الانتماء المجتمعي، وتمكين الأفراد والمجتمعات من استعادة قدرتهم على التكيّف والتعامل مع الأزمات (UNDP, 2024 pp. 5–7).). وبذلك، توفر نظرية النزاعات الممتدة إطارًا تحليليًا يساعد على فهم الطبيعة المزمنة للأزمة السودانية، ويُوجّه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو تدخلات

مستدامة تعالج الجذور البنيوية للصراع، لا مظاهره فقط.

ان الدلالة التحليلية للإطار النظري في فهم دور الخدمة الاجتماعية في السودان يسمح الجمع بين هذه النظريات ببناء إطار تحليلي متكامل يربط بين تفسير الصراع وتحديد أدوار الخدمة الاجتماعية على النحو الآتي:

- البعد البنيوي: يوضح أن الخدمة الاجتماعية مطالبة بمواجهة التهميش وعدم المساواة بوصفهما جذورًا للصراع.
- البعد الفاعلي: يبرز أن الأخصائي الاجتماعي فاعل قادر على التأثير في مسار الأزمة.
- البعد التاريخي-الاجتماعي: يؤكد ضرورة تبني تدخلات طويلة الأمد تتناسب مع الطبيعة المزمنة للأزمة السودانية.

وبذلك، لا يقتصر الإطار النظري على تفسير الصراع، بل يوفر أساسًا علميًا لتحديد أدوار الخدمة الاجتماعية على مستوى الأفراد والمجتمعات والسياسات.

دور الخدمة الاجتماعية في سياق الأزمات والطوارئ في السوداني:

يستند دور الخدمة الاجتماعية في سياق الصراع المسلح إلى منظومة من النماذج النظرية التي تهدف إلى توجيه التدخلات المهنية في البيئات المتأثرة بالعنف والانهيار المؤسسي. ولا يقتصر هذا الإطار على الاستجابة الطارئة، بل يشمل تحليل الديناميات الاجتماعية للأزمة، وفهم احتياجات الفئات المتضررة، وتحديد آليات تعزيز الصمود المجتمعي (Healy, 2008, pp. 30–36; IFSW, 2018, p. 1). وفي الحالة السودانية، حيث أدّى الصراع المسلح منذ أبريل 2023 إلى تفكك مؤسسات الدولة وتراجع منظومات الحماية الاجتماعية، تبرز أهمية هذا الإطار بوصفه مرجعية مهنية تُسهم في إعادة بناء الوظائف الاجتماعية للمجتمع وتوجيه التدخلات الإنسانية (UNOCHA, 2024, pp. 14–20; UNICEF, 2025, pp. 1–2). ويمثّل الانتقال من تحليل جذور الصراع إلى تحديد أدوار الخدمة الاجتماعية خطوة منهجية محورية، إذ يسمح بدمج التفسيرات النظرية للصراع مع النماذج المهنية التي تنظّم التدخل المهني الاجتماعي. وبناءً على ذلك، تعتمد الدراسة على ثلاث مكونات نظرية رئيسية تُوجّه الممارسة المهنية في البيئات المتأثرة بالصراع، وهي: نموذج الاستجابة الإنسانية، نظرية الصمود المجتمعي، ومبادئ الحماية.

أولًا: نموذج الاستجابة الإنسانية (Humanitarian Response Model):

يُعد نموذج الاستجابة الإنسانية أحد الأطر الأكثر استخدامًا في الخدمة الاجتماعية خلال الطوارئ، وقد تطوّر استنادًا إلى المعايير الدولية مثل دليل اسفير (Sphere Association, 2018, pp. 6–7) ويُوجّه هذا النموذج الممارسة المهنية عبر ثلاث ركائز أساسية:

أ. تقييم الاحتياجات (Needs Assessment):

يمثّل تقييم الاحتياجات نقطة الانطلاق لأي تدخل مهني فعّال، إذ يتيح تحديد الأولويات وتخطيط البرامج بناءً على بيانات كمية ونوعية (Healy, 2008, pp. 41–45). ويقوم الأخصائي الاجتماعي بجمع معلومات حول: أوضاع الأسر المتضررة، مستويات النزوح، الاحتياجات الصحية والغذائية والتعليمية المخاطر التي تواجه الفئات الهشة. وفي السودان، حيث تتباين آثار الصراع المسلح بين المناطق، يصبح تقييم الاحتياجات أداة حاسمة لضمان أن تعكس التدخلات واقع

المجتمعات المتضررة، لا سيما في البيئات التي تفتقر إلى نظم معلومات رسمية.

ب. الدعم النفسي-الاجتماعي (Psychosocial Support)

تؤكد الأدبيات المهنية في الخدمة الاجتماعية في الأزمات والطوارئ أن النزاعات تخلّف آثارًا نفسية واجتماعية عميقة تتطلب تدخلات مستمرة (IFSW, 2018, p. 2). ويشمل دور الأخصائي الاجتماعي:

- تقديم الإسعاف النفسي الأولي.
- تنظيم جلسات دعم جماعي.
- متابعة حالات الصدمة.
- تعزيز آليات التكيّف الإيجابي.

وفي السودان، حيث تعرّض الأطفال والنساء لصدمات متكررة، يصبح الدعم النفسي-الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في تعزيز التعافي المجتمعي.

ثانيًا: نظرية الصمود المجتمعي والعمل بها في السياق السوداني

ترى نظرية الصمود المجتمعي أن الأفراد والمجتمعات يمتلكون قدرات كامنة للتكيّف والتعافي إذا توفرت البيئة الداعمة (Norris et al., 2008, pp. 127–128). ويقوم الصمود على أربعة مستويات:

- الفردي: المهارات والقدرة على التكيّف.
- الأسري: الروابط والدعم العاطفي.
- المجتمعي: شبكات التضامن.
- المؤسسي: توفر الخدمات والجهات الفاعلة.
- ومن منظور الخدمة الاجتماعية، لا يقتصر دور الأخصائي على تقديم المساعدة، بل يشمل:
- تعزيز القدرات المحلية.
- دعم المبادرات المجتمعية.
- تحويل التضامن العفوي إلى عمل منظم ومستدام.

وفي السودان، برزت خلال الأزمة مبادرات محلية مهمة، مثل شبكات التكافل التقليدية والمبادرات الشبابية ودور النساء في تنظيم الدعم المجتمعي. ويكمن دور الأخصائي الاجتماعي في دعم هذه المبادرات وتعزيز قدرتها على الاستمرار، بما ينسجم مع التراث السوداني في العمل الجماعي والتكافل الاجتماعي.

مبادئ الحماية ودورها في توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في سياق الصراع السوداني تُعد مبادئ الحماية إطارًا أخلاقيًا ومهنيًا جوهريًا في ممارسة الخدمة الاجتماعية داخل البيئات المتأثرة بالنزاعات المسلحة، وقد تأسست هذه المبادئ على معايير دولية معتمدة، من أبرزها دليل اسفير (Sphere Association, 2018, pp. 6–7) وتشمل أربع مرتكزات أساسية:

تعزيز الأمان، صون الكرامة، عدم التمييز، وترسيخ المساءلة. وتمثل هذه المبادئ مرجعية مهنية توجه تدخلات الأخصائي الاجتماعي في سياقات الأزمات المعقدة.

العلاقة بين النزاعات المسلحة والحماية الاجتماعية في السودان

تشير الأدبيات إلى أن الصراع المسلح يعد من أكثر العوامل تقويضًا لمنظومات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (World Bank, 2018, p. 12)(استنادًا إلى النسخة المتاحة علنًا من تقرير الحماية الاجتماعية (.

ويتجلى ذلك في السودان من خلال

- تفكك الروابط الاجتماعية نتيجة النزوح واسع النطاق (UNHCR, 2026, pp. 4–6)..
- ارتفاع مستويات الهشاشة خصوصًا بين النساء والأطفال (UNICEF, 2025, pp. 1–2).
- تدهور الخدمات الأساسية. (UNOCHA, 2026, pp. 10–15)

وفي ظل هذا الواقع، ومع تراجع قدرة الدولة على حماية المدنيين، يبرز الأخصائي الاجتماعي كفاعل محوري قادر على الدفاع عن حقوق الفئات الهشة داخل المخيمات والمجتمعات المتضررة.

دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتعليمية للصراع في السودان تشير الأدبيات المهنية إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يمثلون عنصرًا أساسيًا في منظومات الحماية الاجتماعية خلال الطوارئ، مستندين في تدخلاتهم إلى مبادئ الحماية، ونموذج الاستجابة الإنسانية، ومقاربات الصمود المجتمعي.

(IFSW, 2018, p. 1; Healy, 2008, pp. 30–36)

(أ)الدور الاجتماعي: الحد من تفكك النسيج المجتمعي:

... وتمثل هذه التدخلات امتدادًا لدور الخدمة الاجتماعية في تعزيز التماسك المجتمعي في ظل غياب مؤسسات الدولة (Sudanese Archive, 2023)

2. الدور النفسي–الاجتماعي: معالجة الصدمات وتعزيز التكيف

وتؤكد الأدبيات أن هذه التدخلات تسهم في الحد من اضطرابات القلق والاكتئاب وتعزيز التكيف الإيجابي (Sudanese Archive, 2023)

(ب). الدور الاقتصادي: دعم مصادر الدخل وتعزيز الصمود:

أدّى النزاع إلى انهيار مصادر الدخل وارتفاع معدلات الفقر، مما جعل التدخل الاقتصادي جزءًا أصيلًا من الممارسة المهنية. ويعمل الأخصائيون الاجتماعيون على تقييم الاحتياجات المعيشية، وربط الأسر الهشة ببرامج الدعم النقدي والغذائي، ومتابعة تنفيذ المساعدات، وتدريب النساء والشباب على مهارات مهنية، وإنشاء مجموعات ادخار مجتمعية. وتهدف هذه التدخلات إلى تعزيز الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية (OCHA, 2023, pp. 22–26).

(ج) الدور التعليمي: حماية حق الأطفال في التعليم:

أدّى تعطّل التعليم إلى تهديد مستقبل جيل كامل، ويسهم الأخصائيون الاجتماعيون في إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة، وتوفير المواد التعليمية، وتحديد الأطفال المعرضين للتسرب، ودعم الأسر لضمان عودة أبنائها إلى المدارس، وتنفيذ برامج الحماية داخل المؤسسات التعليمية، إضافة إلى دعم مبادرات التعليم المجتمعي (Afaq Jadida, 2023,). وتشير الأدلة إلى أن هذه الجهود ساعدت في الحد من الانقطاع التعليمي رغم ظروف الحرب (UNICEF, 2025, pp. 1–2). تكشف هذه الأدوار أن الأخصائي الاجتماعي فاعل مهني يسهم في إعادة بناء شبكات الحماية الاجتماعية، وتعزيز

الصمود المجتمعي، ودعم الفئات الأكثر هشاشة، والحد من الآثار النفسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للنزاع، وربط المجتمعات المتضررة بالجهات الإنسانية، والمساهمة في وضع أسس للتعافي وإعادة الإعمار الاجتماعي. وبذلك، يتجاوز دوره الاستجابة الطارئة ليصبح جزءًا من عملية إعادة بناء المجتمع السوداني على المدى الطويل، مستندًا إلى مبادئ الحماية ونماذج التدخل الإنساني ومقاربات الصمود المجتمعي.

الخاتمة:

تكشف الدراسة أن الصراع المسلح في السودان منذ 15أبريل 2023 لم يكن مجرد مواجهة عسكرية بين أطراف متنازعة، بل أزمة شاملة طالت البنية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتعليمية للمجتمع السوداني. فقد أدى النزاع إلى تفكك الروابط الاجتماعية، وتدهور الخدمات الأساسية، وارتفاع مستويات الهشاشة، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية بصورة غير مسبوقة. كما أظهر التحليل أن الأخصائي الاجتماعي يمثل فاعلاً محورياً في الاستجابة لهذه الأزمة، من خلال أدواره في الحماية، والدعم النفسي-الاجتماعي، وتعزيز الصمود، وتيسير الوصول إلى الخدمات، وإعادة بناء شبكات الحماية الاجتماعية.

وتؤكد النتائج أن معالجة آثار الصراع تتطلب مقاربة متعددة المستويات، تجمع بين التدخلات الإنسانية العاجلة، وبرامج التعافي المبكر، وسياسات الحماية الاجتماعية طويلة المدى. كما تبرز أهمية الاستثمار في قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، وتعزيز دورهم في إدارة الأزمات، باعتبارهم جسراً بين المجتمعات المتضررة والجهات الإنسانية، وركيزة أساسية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع.

نتائج الدراسة:

أولًا: نتائج حول طبيعة الصراع المسلح السوداني:

تُظهر الدراسة أن الصراع المسلح السوداني ذو طبيعة بنيوية ممتدة، إذ تعود جذوره إلى اختلالات تاريخية في توزيع السلطة والموارد، وتهميش مناطق الأطراف، وضعف مؤسسات الدولة، بما يتسق مع مقاربات الصراع البنيوي (Castells, 2010, pp.)، Galtung, 1969, pp. 167–171) (473–485

بيّنت النتائج أن قرارات الفاعلين السياسيين والعسكريين—خصوصًا الخلافات المتعلقة بدمج القوات وإعادة هيكلة القطاع الأمني—أسهمت بصورة مباشرة في تفجير الحرب، وهو ما يعزز أهمية منظور الفعل الاجتماعي في تفسير ديناميات النزاع. (Weber, 1978, pp. 22–26)

أكدت البيانات أن الصراع المسلح الحالي يمثل امتدادًا لنزاعات اجتماعية مزمنة ناتجة عن تراكم طويل من الإقصاء وفشل الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية، بما يتوافق مع نظرية النزاعات الاجتماعية الممتدة. (Azar, 1990, pp. 12–18)

ثانيًا: نتائج حول الآثار الإنسانية والاجتماعية للصراع المسلح:

4. أظهر الصراع المسلح انهيارًا واسعًا في منظومات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، نتيجة النزوح الجماعي، وتفكك الروابط الاجتماعية، وغياب الخدمات الأساسية (UNOCHA, 2024, pp. 14–20; UNHCR, 2026, pp. 4–6).

كشفت النتائج أن الأطفال والنساء وكبار السن هم الأكثر تضررًا من الأزمة، سواء من حيث التعرض للعنف، أو فقدان المأوى، أو انعدام الأمن الغذائي، أو الانقطاع التعليمي (UNICEF, 2025, pp. 1–2).

أظهرت الدراسة ارتفاعًا ملحوظًا في مستويات الصدمة النفسية والاضطرابات الانفعالية، خاصة بين الأطفال والنساء، نتيجة العنف والنزوح القسري وفقدان أفراد الأسرة.

بيّنت البيانات أن أكثر من ثلثي السكان أصبحوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأن الخدمات الصحية والتعليمية انهارت في مناطق واسعة من البلاد (UNOCHA, 2026, pp. 10–15).

ثالثًا: نتائج حول الصمود المجتمعي:

أبرزت الدراسة وجود أشكال مهمة من الصمود المجتمعي، تمثلت في شبكات التكافل التقليدية، والمبادرات الشبابية، ودور النساء في تنظيم الدعم المحلي، رغم غياب الدولة.

أظهرت النتائج أن هذا الصمود ظل غير منظم وغير مستدام، مما يستدعي تدخلًا مهنيًا لتحويله إلى برامج طويلة الأمد تدعم التعافي الاجتماعي (Norris et al., 2008: pp. 127–128)

رابعًا: نتائج حول دور الأخصائي الاجتماعي في سياق الصراع المسلح:

10. أثبتت الدراسة أن الأخصائي الاجتماعي يمثل فاعلًا مهنيًا محوريًا في الاستجابة الإنسانية، نظرًا لدوره في التقييم، والحماية، والدعم النفسيالاجتماعي، وتمكين المجتمعات (IFSW, 2018, p. 2).
11. أظهرت النتائج أن الأخصائيين الاجتماعيين ساهموا في الحد من التفكك الاجتماعي عبر تسجيل الأسر، ولمّ شمل المفقودين، وتنظيم مجموعات دعم مجتمعية، وتفعيل آليات الحماية المحلية.
12. بيّنت الدراسة أن الأخصائيين الاجتماعيين لعبوا دورًا أساسيًا في الدعم النفسيالاجتماعي، بما يشمل الإسعاف النفسي الأولي، وإدارة الصدمات، وتدريب المتطوعين، مما ساعد في الحد من اضطرابات القلق والاكتئاب.
13. أظهرت النتائج أن الأخصائي الاجتماعي ساهم في التخفيف من الآثار الاقتصادية للنزاع عبر ربط الأسر ببرامج الدعم النقدي والغذائي، ودعم سبل كسب العيش، وإنشاء مجموعات ادخار مجتمعية.
14. أكدت الدراسة أن الأخصائيين الاجتماعيين لعبوا دورًا مهمًا في دعم العملية التعليمية من خلال إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة، ومتابعة الأطفال المعرضين للتسرب، وتفعيل برامج الحماية داخل المدارس.
15. كشفت النتائج أن دور الأخصائي الاجتماعي ما يزال يواجه تحديات بنيوية ومهنية، أبرزها ضعف الموارد، غياب التدريب المتخصص في العمل الإنساني، وانهيار المؤسسات الحكومية الداعمة.

خامسًا: نتائج حول الحماية الاجتماعية:

16. أظهرت الدراسة أن الصراع أدى إلى انهيار شبه كامل في منظومة الحماية الاجتماعية، مما جعل المنظمات الإنسانية والأخصائيين الاجتماعيين الجهة الأساسية لتقديم الخدمات.

17.أكدت النتائج أن غياب الدولة خلق فجوة حماية واسعة، خاصة في مجالات حماية الأطفال، والعنف القائم على النوع، والدعم النفسيالاجتماعي.

التوصيات:

أولًا: توصيات على مستوى السياسات العامة:

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للحماية الاجتماعية في سياق النزاعات ترتكز على مبادئ الحماية الإنسانية، وتستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن.
2. إعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية في السودان بما يضمن دمج خدمات الدعم النفسيالاجتماعي، وحماية الطفل، وبرامج سبل كسب العيش ضمن إطار مؤسسي موحد تقوده الدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية.
3. تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والإنسانية عبر إنشاء منصة وطنية لتبادل البيانات حول النزوح والخدمات والاحتياجات، بما يضمن استجابة أكثر فعالية وشفافية.
4. إدماج الأخصائيين الاجتماعيين في خطط الطوارئ الوطنية بوصفهم فاعلين أساسيين في إدارة الأزمات، وليس مجرد منفذين للبرامج.
5. تطوير سياسات تعليمية بديلة تضمن استمرارية التعليم في مناطق النزاع، مثل التعليم المجتمعي، والفصول المؤقتة، والتعليم الرقمي منخفض التكلفة.

ثانيًا: توصيات على مستوى المؤسسات والمنظمات:

6. تعزيز قدرات مؤسسات الخدمة الاجتماعية من خلال تدريب متخصص للأخصائيين الاجتماعيين في مجالات الدعم النفسيالاجتماعي، حماية الطفل، العنف القائم على النوع، والعمل الإنساني في الطوارئ.
7. إنشاء وحدات للدعم النفسيالاجتماعي داخل مراكز الإيواء بإشراف أخصائيين مؤهلين لضمان خدمات مستدامة للنازحين.
8. تطوير آليات فعّالة لرصد الانتهاكات وتوثيقها بالتعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين والمنظمات الحقوقية لضمان حماية الفئات الهشة.
9. تعزيز برامج سبل كسب العيش داخل مخيمات النزوح عبر دعم المشاريع الصغيرة، والتدريب المهني، وتمويل المبادرات المجتمعية.
10. دمج خدمات الحماية داخل المدارس المؤقتة لضمان بيئة تعليمية آمنة تشمل الإرشاد النفسي، ومتابعة التسرب، وبرامج التوعية.

ثالثًا: توصيات على مستوى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:

11. اعتماد نموذج الاستجابة الإنسانية كإطار مرجعي للممارسة المهنية في سياق الصراع المسلح السوداني، بما يشمل تقييم الاحتياجات، الحماية، والدعم النفسيالاجتماعي.
12. تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي كفاعل مجتمعي من خلال إشراكه في تصميم البرامج الإنسانية لضمان ملاءمتها للسياق المحلي.

13. تطوير أدوات تقييم ميدانية دقيقة تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على تحديد الاحتياجات الحقيقية للأسر المتضررة، خاصة في المناطق صعبة الوصول.
14. تفعيل برامج الدعم النفسيالاجتماعي طويلة الأمد نظرًا للطبيعة الممتدة للأزمة السودانية.
15. تعزيز العمل مع شبكات الدعم التقليدية مثل لجان الأحياء والمبادرات الشبابية بوصفها مكونات أساسية للصمود المجتمعي.

رابعًا: توصيات على مستوى المجتمع والصمود المجتمعي:

16. دعم المبادرات المجتمعية المحلية وتحويلها إلى برامج مستدامة عبر التدريب والتمويل والإشراف المهني.
17. تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال برامج الحوار المجتمعي، وحل النزاعات المحلية، وبناء الثقة بين المجموعات المتأثرة بالنزوح.
18. تمكين النساء والشباب عبر برامج تدريبية ومشاريع اقتصادية صغيرة نظرًا لدورهم المحوري في إدارة الأزمات.
19. إطلاق حملات توعية مجتمعية حول مخاطر العنف الأسري، واستغلال الأطفال، والزواج المبكر.
20. تعزيز ثقافة الصمود المجتمعي من خلال برامج تشجع على التضامن والعمل التطوعي والمبادرات الجماعية.

خامسًا: توصيات للبحث العلمي:

21. تشجيع الدراسات الميدانية حول آثار الصراع على الفئات الهشة، خاصة الأطفال والنساء وذوي الإعاقة.
22. إجراء بحوث حول فعالية تدخلات الأخصائيين الاجتماعيين في البيئات الإنسانية لتطوير نماذج تدخل ملائمة للسياق السوداني.
23. تعزيز التعاون بين الجامعات والمنظمات الإنسانية لإنتاج معرفة تطبيقية تدعم الممارسة المهنية.
24. تطوير مناهج أكاديمية متخصصة في الخدمة الاجتماعية الإنسانية والعمل في مناطق الصراع.

المصادر والمراجع:

أولا المراجع العربية:

(1) الرميح، ح. م.، ونصر، س. أ. س. (2020). آثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها. جامعة الزاوية، ليبيا.

(2) سعيد، ع. ب. (2020). النزاعات المسلحة في السودان: الجذور والتداعيات. دار جامعة الخرطوم للنشر.

(3) مركز الجزيرة للدراسات. (2023). تحليل الصراع السوداني 2023. مركز الجزيرة للدراسات.

(4) معهد الدوحة للدراسات العليا. (2023). أوراق تحليلية حول الأزمة السودانية. معهد الدوحة للدراسات العليا.

ثانيًا: الدراسات الأكاديمية

(1) عبد الرحمن، محمد. (2022). آثار النزاع المسلح على الهشاشة المجتمعية في السودان. مجلة العلوم الاجتماعية، 20(1)، 77–102.

ثالثًا: مقالات منشورة في مجلات علمية

(1) الخدمة الاجتماعية في السودان. (2022). المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية.

(2) مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية. (2025). مقالات حول عمل الأخصائيين مع الأسر والجماعات وتنمية المجتمعات المحلية، العدد 71.

(3) هلال، إ. (2025). المتغيرات الحياتية المفسرة لمشكلة التفكك الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 71.

رابعًا: مصادر إعلامية موثوقة

صحيفة آفاق جديدة. (2023). تحويل المدارس في ولاية البحر الأحمر إلى مراكز إيواء للنازحين خلال الصراع السوداني..

References in English

Authoritative Local and International Information Sources:

(1) Afaq Jadida Newspaper. (2023). Schools in Red Sea State converted into shelters for internally displaced persons during the Sudan conflict.

(2) Independent Arabia. (2023). Port Sudan shelters thousands of displaced people in 21 emergency centers.

(3) Sudanese Archive. (2023). Documentation of displacement centers inside government ministries in El Geneina during the 2023 conflict.

(4) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2023). Sudan: Humanitarian update and displacement situation report.

(5) Theoretical and Methodological References:

(6) Azar, E. (1990). The management of protracted social conflict. Dartmouth.

(7) Babbie, E. (2016). The practice of social research (14th ed.). Cengage Learning.
(8) Castells, M. (2010). The power of identity (2nd ed.). Wiley-Blackwell.
(9) Creswell, J. W. (2014). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (4th ed.). SAGE.
(10) Devereux, S., & Sabates-Wheeler, R. (2004). Transformative social protection (IDS Working Paper 232).
(11) Galtung, J. (1969). Violence, peace, and peace research. Journal of Peace Research, 6(3), 167–191.
(12) Giddens, A. (2009). Sociology (6th ed.). Polity Press.
(13) Healy, L. M. (2008). International social work: Professional action in an interdependent world (2nd ed.). Oxford University Press.
(14) International Federation of Social Workers (IFSW). (2014). Global definition of social work.
(15) International Federation of Social Workers (IFSW). (2018). Social work in humanitarian contexts.
(16) Kaldor, M. (2012). New and old wars: Organized violence in a global era (3rd ed.). Polity Press.
(17) Norris, F. H., Stevens, S. P., Pfefferbaum, B., Wyche, K. F., & Pfefferbaum, R. L. (2008). Community resilience as a metaphor, theory, set of capacities, and strategy for disaster readiness. American Journal of Community Psychology, 41(1–2), 127–150.
(18) Sphere Association. (2018). The Sphere handbook: Humanitarian charter and minimum standards in humanitarian response.
(19) Uppsala Conflict Data Program (UCDP). (2020). Definitions of armed conflict.
(20) United Nations Development Programme (UNDP). (2017). Community resilience framework.
(21) Weber, M. (1978). Economy and society (G. Roth & C. Wittich, Eds.). University of California Press.
(22) References on Sudan and the Humanitarian Conflict:
(23) Ahmed, S. (2021). Internal displacement and humanitarian consequences in Sudan. Journal of Conflict and Society, 14(2), 112–130.
(24) Al Hassan, R. (2022). Community resilience in conflict affected contexts in the Middle East. Social Development Review, 9(1), 55–78.
(25) de Waal, A. (2023). The political economy of conflict in Sudan. Cambridge University Press.

(26) El-Affendi, A. (2020). Sudan's long road to transition and fragility. Journal of Contemporary African Studies.
(27) FAO. (2025). Sudan: Food security situation report.
(28) Human Rights Watch. (2024). World report 2024: Sudan chapter.
(29) International Organization for Migration (IOM). (2025). Sudan displacement tracking matrix report.
(30) UNDP. (2024). Sudan: Impact of conflict on development and social cohesion.
(31) UNHCR. (2026). Sudan regional refugee response overview.
(32) UNICEF. (2025). Sudan humanitarian situation report.
(33) UNOCHA. (2024). Sudan humanitarian needs overview 2024.
(34) UNOCHA. (2025). Sudan humanitarian response plan 2025.
(35) UNOCHA. (2026). Sudan humanitarian needs overview 2026.
(36) United Nations. (2023). Report of the Secretary-General on the situation in Sudan.
(37) WHO. (2025). Disease outbreaks and health system collapse in Sudan.
(38) World Bank. (2018). The state of social safety nets 2018.
(39) Williams, P. (2019). Armed conflict and social transformations in Sub-Saharan Africa. African Studies Quarterly, 18(3), 44–67.
(40) Young, J. (2012). The fate of Sudan: The origins and consequences of a flawed peace process. Zed Books.
(41): Credible Media and Press Reports:
(42) Global Protection Cluster. (2026). Sudan protection analysis update. https://globalprotectioncluster.org
(43) Journal of Social Work Education and Practice. (2024). Conflict resolution and peacebuilding: Social work education and practice in humanitarian settings.
(44) Reuters. (2025, February 13). UN: 30 million Sudanese need aid amid conflict crises.
(45) Reuters. (2026, January 22). Half of all Sudanese children not in education due to civil war. https://www.reuters.com
(46) UNICEF. (2025, April 15). Number of children in need of humanitarian assistance in Sudan doubles. https://www.unicef.org
(47) United Nations Office at Geneva. (2025, March 27). Sudan war: Displacement figures fall for first time.
(48) United Nations Office at Geneva. (2025, April 10). Sudan faces unprecedented hunger and displacement.
(49) United Nations Office at Geneva. (2026, January 10). Sudan war leaves millions hungry and displaced.